اطلع على أداء السلطات التنفيذية وناقش سبل تعزيز التنمية

نائب الرئيس يواصل زياراته لمديريات حضرموت

الأمن والاستقرار مرتكز أساسي للتنمية ونمو الاقتصاد

● «الميثاق» متابعات :

● يواصل نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي زياراته التفقدية لمديريات محافظة حضرموت حيث وصل مساء السبت الماضي الى مدينة المكلا والتقى بقيادة السلطة المحلية ومسئولي المكاتب التنفيذية واطلع على سير العمل الجاري في مختلف وحدات الجهاز الاداري للدولة ومستوى تنفيذ المشاريع الانمائية والخدمية.. ولنفس الهدف كان نائب رئيس الجمهورية قد تجول خلال الخمسة الايام الماضية في مديريات وادي وصحراء حضرموت.. مؤكداً في مستهل زيارته على المسئولية الكبيرة التي تقع على عاتق المجالس المحلية والمسئولين التنفيذيين في جميع مديريات حضرموت وبصورة لاتقبل المواربة.

وقال : لقد اهتمت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمشاريع الطرق وانشاء شبكاتها شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً وعلى مستوى كل المناطق والمحافظات وكذلك ماتحقق على مستوى التربية والتعليم والاتصالات وتقنية المعلومات.

ونوه نائب الرئيس الى ان تركيز الاهتمام الآن سيكون على مستوى الجانب الصحي لما يمثله هذا القطاع من أهمية استثنائية في حياة الناس. كما استعرض جملة من المحاور التي تمثل أهمية في الجانب التنموي والاقتصادي في المحافظة بصورة شاملة.

وفي مدينة سيئون اطلع الامين العام للمؤتمر نائب رئيس الجمهورية على عدد من المشاريع الجاري العمل فيها وكذا عدد من الوديان والمناطق المتضررة من كارثة السيول والفيضانات.

مؤكداً اهتمام القيادة بتشجيع القطاع الزراعي لدى زيارته لمديرية دوعن التي ينتج واديها مايقارب خمسين الف طن من القمح سنوياً.

وفيما عبر الاخ عبدربه منصور هادي خلال زياراته التفقدية عن ارتياحه للنشاط الاقتصادي والتنموي القائم في مديريات حضرموت فإنه اكد في كلمته على أهمية تكاتف الجهود لتوطيد دعائم الامن والاستقرار والتصدي الحازم لأية عناصر ارهابية تسعى الى زعزعة الامن والاضرار بمصالح الوطن والمواطنين من خلال ارتكابها للأعمال الارهابية التي كان آخرها العملية الانتحارية التي استهدفت السياح الكوريين في مدينة شبام الاسبوع الماضي.

وشدد نائب رئيس الجمهورية على أهمية تكريس الأمن والاستقرار الذي تنعم به اليمن باعتباره مرتكزاً أساسياً للتنمية والاستثمار وللتجارة ونمو الاقتصاد وبما يسهم في امتصاص البطالة وتشغيل اليد العاملة وتسريع عجلة التنمية الشاملة في الوطن.. وأكد انه بدون الأمن والاستقرار تهتز كل هذه العوامل وتنعكس باثارها السلبية على المجتمع بشكل عام، لافتاً الى ان الحفاظ على الامن ومواجهة الارهاب مسئولية وطنية ودينية تقع على عاتق الجميع.

في ندوة «اليمن والقرن الإفريقي»

الإرياني يتساءل: هل ستحل الحشود العسكرية مسألة القرصنة أم ستوسعها؟

■ قال المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبد الكريم الإرياني:إن علاقة اليمن بالقرن الإفريقي علاقة ضاربة في عمق التاريخ ومنغرسة في مجريات الحاضر ومرتبطة بالتفاعلات التي تشكل المستقبل.

مؤكداً: أن كل حدث يجري في إحدى ضفتي جنوب البحر الأحمر يؤثر على ثنائي هذا الوجود الجيواستراتيجي «اليمن ودول القرن الأفريقي».

ودعا المستشار السياسي للرئيس أمس في افتتاح ندوة "اليمن والقرن الأفريقي" التي تنظمها جامعة صنعاء على مدى يومين بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي إلى ضرورة تدارس الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي والقضايا البارزة على السطح لما تمثله من منعطف مهم في تاريخ المنطقة ككل.

وقال الدكتور الإرياني: إن انعقاد هذه الندوة يأتي في ظل بروز ما يسمى بظاهرة القرصنة بشكلها التقليدي مع وجود العدد الكبير من أساطيل دول مختلفة في المنطقة، مؤكداً الحاجة الماسة لعقد أكثر من لقاء لتدارس حقيقة ما يجري في المنطقة من العالم باعتبارها من أهم مناطق العالم في الملاحة البحرية العالمية والصراع فيها وعليها يمتد حتى أعماق التاريخ ويكتسي أحيانا طابعاً أسطوريا يتجاوز حقيقة التاريخ والجغرافيا.

وتحدث مستشار رئيس الجمهورية عن السياسة اليمنية الخارجية تجاه القرن الإفريقي قائلاً :إنها اتسمت بسمات التأثر المباشر وخاصة بالنزاعات الداخلية في تلك المنطقة، فالتحولات التي جرت في أثيوبيا وارتيريا قد أدت إلى نزوح عدد كبير من سكان هاتين الدولتين وكانت وجهتهم الأولى اليمن كما يجري الأمر نفسه في الصومال ولكن بشكل أكثر حدة ووضوحاً.

ودلل الدكتور الإرياني بما تظهره الإحصائيات من نزوح مئات الآلاف من الصوماليين الذين لجأوا إلى اليمن والذين يصلون إلى الشواطئ اليمنية في ظروف غير آمنة،بل وأحياناً غير أخلاقية وتذهب ضحيتها أرواح تطلب النجاة فتتلقاها يد الموت إن لم نقل يد القتل الذي تقف وراءه مطامع جشعة للمال على حساب الروح الإنسانية- حسب تعبيره.

واضاف: أن المحدد الأول لعلاقة اليمن بالقرن الأفريقي هو محدد تاريخي بشري بالدرجة الأولى.. وإن اليمن تعاني من جراء ذلك عبئاً تفرضه الجغرافيا في المقام الأول وتبرره المسؤولية الإنسانية.

مؤكداً أن اليمن لم تتخل عن دورها الإنساني ومسؤوليتها الأخلاقية تجاه تلك القضايا بل أنها في معظم الحالات قد جعلت بعض قضايا القرن الأفريقي في صدارة سياستها الخارجية وقد قدمت القضية الصومالية في كثير من المحافل واللقاءات الدولية على هموم اليمن الأساسية، مستشهدا بمواقف فخامة رئيس الجمهورية في المحافل واللقاءات الدولية والتي دعا في كثير منها إلى ضرورة إيلاء المسألة الصومالية أولوية في الحل مثل أي بؤرة توتر في العالم.

اليمن قدم درساً للعالم في تقديمه للسلام على الحروب

علاقة اليمن بالقرن الأفريقي يحكمها محدد بشري وتبررها المسئولية الإنسانية

وقال: «هذا النداء إن لاقى أحيانا صمماً مؤقتا فإنه لا يمكن القفز على حقيقة موضوعية بخطورة إهمال الصومال والتغافل عما يجري فيه».

مشيراً إلى أهمية ما ستتناوله الندوة على صعيد التطرق إلى المستجدات الأخيرة التي جرت في الصومال ودورها في استتباب الأمن فيه، وأثر ذلك على أمن المنطقة برمتها. وبالأخص مسألة القرصنة التي ظهرت مؤشراتها في الآونة الأخيرة.

وقال الدكتور الإرياني: «نأمل أن تخرج الندوة بفهم صحيح لقضية القرصنة، فهي قضية قديمة جديدة تبرز كظاهرة في لحظات تاريخية معينة لأن قوى بذاتها تريد أن تصبح كذلك ولأن هذه يحقق لها مآرب سياسية واستراتيجية محددة».

وعبر المستشار السياسي للرئيس عن أمله في أن تجيب الندوة على سؤال ما إذا كان الحشد العسكري البحري في هذا الجزء من العالم سيحل مسألة القرصنة أم أنه سوف يوقظ مخاوف تاريخية حقيقية ستتولد عنها قرصنة فعلية تهدد العالم أجمع.

وتساءل الدكتور الإرياني: هل يمكن أن يقدم المجتمع الدولي العون والمساعدة للبلدان المطلة على البحر الأحمر، وخليج عدن لتقوم بدورها في جعل هذه المنطقة أكثر أمناً واستقراراً لما فيه مصلحتها ومصلحة المجتمع الدولي ككل؟!

الدكتور الإرياني عرج على نهج اليمن السلمي في حل النزاعات وقال: «لقد شكل النهج السياسي لليمن والقائم على مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، مثلاً يذكر بإيجابية كبيرة عند نشوب الأزمات الدولية».

مستشهداً بنهج اليمن في حل نزاعها مع أريتريا على جزيرة حنيش وقال: «لقد تبنت اليمن في نزاعها مع ارتيريا منهجاً سليماً في رغبتها بحل هذا النزاع،ولقد لجأنا معاً للتحكيم الدولي الذي جاء حكمه النهائي موافقاً لموقف اليمن ومؤيداً لها في حقها التاريخي والعملي والقانوني في السيادة على أرخبيل حنيش بعد احتلال غير مبرر وغير قانوني».

معتبراً ذلك النهج درساً قدمته اليمن للعالم في تقديمها للسلام على الحروب وقال: «وبغض النظر عن حيثيات النزاع وماله فإن الدرس الأساسي التي أرادت اليمن أن تقدمه للعالم أجمع هو أنها تقدم السلام والحلول السليمة على الحروب والإخلال بامن المنطقة».

مضيفاً: ولولا هذه السياسة لأصبح جنوب البحر الأحمر منطقة ساخنة ولتأثرت المنطقة من شمال البحر الأحمر إلى المحيط الهندي ولتضررت الملاحة الدولية برمتها.

وذكر الإرياني بالدور الايجابي للأصدقاء الفرنسيين الذين شاركوا اليمن رؤيتها وقاموا بدور رائد أساسي ودعموا بشتى الوسائل التوصل إلى مبدأ التحكيم.

مدللاً على ذلك بقوله :«وما زلت أتذكر تلك الرحلات المكوكية التي قام بها السفير غوتمان رغم ما واجهه أحياناً من مواقف متعنتة كان يستعصي حلها لولا دبلوماسيته الهادئة وصبره ومثابرته حتى توصل الطرفان إلى اتفاق، وتقديم التسهيلات للقبول به».

وأضاف: لقد كان لي شخصياً تجربة رائعة في التعامل مع الدبلوماسية الفرنسية في هذه القضية التي تكللت بالنجاح الذي صار عنواناً للتعامل القانوني في السياسة الدولية، وصارت هذه الواقعة أنموذجاً لجأت إليه بعض دول القرن الأفريقي نفسه لحل ما بينها من المنازعات على الحدود.

وأكد الدكتور الإرياني أن اليمن لم تكتف بتقديم هذا النموذج فحسب ،بل وشجعت اليمن هذا الاتجاه في حل المنازعات في القرن الأفريقي، وتسعى اليوم إلى العمل على استتباب الأمن في القرن الأفريقي في حدوده المطلة على المياه المشتركة أو في عمقه المؤثر حتماً على هذه الحدود المباشرة مع اليمن.

مختتما بالإشارة إلى أن الندوة ستقف أيضاً عند الدور اليمني في حل النزاعات في القرن الأفريقي وتضيء حقيقة الأولوية التي تحظى بها هذه المنطقة في جدول أعمال الدبلوماسية اليمنية التي يقودها فخامة الأخ الرئيس شخصياً.

من جانبه أشار الدكتور خالد طميم -رئيس جامعة صنعاء - في كلمة له إلى أهمية موضوع هذه الندوة كونها تتحدث عن علاقات اليمن بالقرن الأفريقي وهي علاقات متميزة تختلف عن بقية العلاقات اليمنية مع الدول الأخرى.

وقال طميم: إن هذا التميز يأتي من خلال عملية الانصهار الاجتماعي الذي حدث بين اليمن والقرن الأفريقي.. مشيراً إلى أن الهجرة اليمنية إلى أفريقيا عكست العلاقات اليمنية الأفريقية على المستوى السياسي والاقتصادي.

ونوه طميم إلى أن الهجرة اليمنية إلى أفريقيا كان لها أهداف سامية تمثلت في السعي للتكامل الاجتماعي والاقتصادي فضلاً عن الدور الذي لعبته اليمن في نشر الإسلام المعتدل في تلك المناطق.

وأشار طميم إلى أن ظاهرة القرصنة تعود إلى التهاون من قبل المجتمع الدولي في حل الإشكاليات في بعض الدول وبالذات الصومال.

مؤكداً أن مخاطر القرصنة وتأثيراتها السلبية طالت مختلف دول العالم بالنظر إلى أهمية هذه المنطقة؛ معبراً عن شكره للسفارة الفرنسية على تعاونها مع جامعة صنعاء في إقامة مثل هذه الندوات.

القائم بأعمال السفير الفرنسي بصنعاء أشار في كلمته إلى العلاقات التاريخية التي تربط اليمن بدول القرن الأفريقي والتي تمتد إلى ما قبل الميلاد.

القائم بأعمال السفارة الفرنسية:

مشاكل عدة تواجه المنطقة أخطرها «القرصنة واللاجئون»

طميم:

الهجرة اليمنية إلى إفريقيا أسهمت في نشر الإسلام المعتدل

وعرج على ما شهدته هذه العلاقات من تطور فيما يخص التبادل التجاري بين اليمن ودول القرن الأفريقي.

ونوه القائم بأعمال السفير الفرنسي بصنعاء إلى أن هذه المنطقة تواجه العديد من المشاكل والأزمات لعل أخطرها مشكلة القرصنة وأيضاً مشكلة اللاجئين.

مشيراً إلى أن من الأهمية بمكان النظر إلى هذه التحديات ومناقشتها في إطار مناقشة علاقة اليمن بالقرن الأفريقي.

وكانت الندوة -التي يشارك فيها العديد من الباحثين والمختصين من اليمن وأوروبا وأفريقيا- ناقشت أمس ثلاثة محاور تناول الأول اليمن والقرن الأفريقي: البحر الأحمر خط فاصل أم همزة وصل؟ وقدمت فيه العديد من أوراق العمل.. فيما تناول المحور الثاني: اليمن والقرن الأفريقي الرؤى والمواقف، واستعرض أيضاً عدداً من أوراق العمل.

واختتمت جلسات أمس بمحور بعنوان: ما وراء النطاق الإقليمي أهمية الدولتين على الساحة الدولية استعرض عدداً من أوراق العمل.

وتختتم الندوة اليوم الاثنين بجلستي عمل تناقش الأولى «تحديات العلاقة العربية الأفريقية» من خلال جلستين تركز الأولى على باب المندب.. القرصنة.. التجارة الرسمية وغير الرسمية؛ وتركز الثانية على المصالح الإستراتيجية الجغرافية «الهيمنة الاقتصادية كعامل هجرات».

في الندوة التي نظمها منتدى التنمية السياسي ومؤسسة فريدريش

البركاني: الأحزاب أمام اختبار أخير لتنفيذ الاتفاق وإنجاز الإصلاحات

● أكد الأمين العام المساعد للشئون السياسية الشيخ سلطان البركاني، ان قرار تاجيل الانتخابات النيابية والتمديد لمجلس النواب الحالي لمدة عامين جاء بناءً على اتفاق القوى السياسية من أجل اجراء بعض التعديلات الدستورية اللازمة وتطوير النظام الانتخابي.. مشيراً الى ان المصلحة الوطنية كانت هي الضرورة الاساسية للتوافق الذي تمخض عن الحوار بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك بناءً على الدعوة التي وجهها فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وقال البركاني في مداخلته بالندوة: ان المهمة الاساسية الآن هي تجاوز الماضي والجلوس الى طاولة الحوار للبحث في ماهية الاصلاحات السياسية والانتخابية المطلوبة.

معتبراً ان الديمقراطية والانتخابات ومسالة الحريات وتمكين المراة كلها قضايا غاية في الأهمية ضمن العملية السياسية والتي يجب في مجملها ان تتطور وان تتماشى مع الزمن والمتغيرات وان تبحث عن الأفضل وان تستفيد من تجارب الآخرين وان نتوافق عبر الحوار ونحصل على مانريد وما يجب ان يكون ومن ذلك هل على النظام الانتخابي القائم الآن على التنافس الفردي في الدائرة الانتخابية او على النظام النيابي المزدوج أو على اي نظام آخر نتفق عليه جميعاً.

واكد الامين العام المساعد ان فترة التمديد للبرلمان الحالي والمحددة بعامين تعتبر الفرصة المناسبة والاخيرة في نفس الوقت، وهي مسئولية واختبار لجميع الاحزاب لتاكيد جديتها ومصداقيتها في العمل قدماً وبروح وطنية على تنفيذ بنود الاتفاق وانجاز الاصلاحات المحددة والمطلوبة على النظامين السياسي والانتخابي وان نجعل مصلحة الوطن العليا غايتنا جميعاً والحوار وسيلتنا بعيداً عن المناكفات وحسابات الربح والخسارة وان نعمل جميعنا بدافع وطني وبشراكة كاملة لانجاز هذه الاهداف والغايات خلال فترة السنتين.. بل إذا استطعنا ذلك خلال سنة واحدة فسيصب في مصلحة الوطن العليا.

وعبر الأمين العام المساعد للشئون السياسية الشيخ سلطان البركاني في مداخلته عن تفاؤله وثقته الكبيرة بان تلتزم الاحزاب بما اتفق عليه وان يعمل الجميع لتحقيق الهدف الوطني الذي ينشدونه.. وقال: أثق من خلال الجدية التي شعرنا بها في اللقاء الاخير مع الاحزاب والروح التي تمثلت الجميع بالاتفاق على الصيغة التي تم التوصل اليها بان الماضي الذي كنا نتمترس خلفه قد تجاوزناه ولدي مؤشرات ايجابية بان الاحزاب ستتعاون وبإخلاص مقدمين المصلحة الوطنية العليا لتنفيذ الاتفاق الذي وقع عليه الأمناء العامون للأحزاب.. وندعو من هنا بقية القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني لنعمل بشراكة كاملة من أجل انجاز القضايا التي حددتها الوثيقة والتي تعتبر قضايا وطنية مهمة يجب تنفيذها قبل فترة العامين التي اتفقنا عليها.

■ أكد المشاركون في ندوة عقدت حول «تأجيل الانتخابات.. المبررات والغايات» على أن يعمل المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك الموقعة على الاتفاق على مواصلة الحوار والاتفاق على أهم بنوده المتمثلة في تطوير النظام السياسي والانتخابي وبقية القضايا الاخرى.

وطالبت الأوراق والمداخلات المقدمة في الندوة التي نظمها الثلاثاء الماضي منتدى التنمية السياسية ومؤسسة فريدريش أيبرت بتنفيذ هذه المهمة بأسرع وقت كونها تمثل مصلحة وطنية عليا:

الجفري: الإصلاحات السياسية يجب أن تقوم على الشراكة الكاملة

آيفس: الأطراف السياسية أمام التزام كبير بإجراء الإصلاح الانتخابي

سيف: عامل الزمن يجب أن يكون أداة الحسم للمرحلة القادمة

وفي الندوة قدمت عدد من الأوراق والمداخلات التي أكدت جميعها على أن يعمل المؤتمر الشعبي العام واحزاب المشترك الموقعة على الاتفاق على مواصلة الحوار والاتفاق على أهم بنوده المتمثلة في تطوير النظام السياسي والانتخابي وبقية القضايا الاخرى في أسرع وقت ممكن. هذا وأكد الاخ علي سيف حسن رئيس منتدى التنمية المدني لنعمل بشراكة كاملة من أجل انجاز القضايا التي حددتها الوثيقة والتي تعتبر قضايا وطنية مهمة يجب تنفيذها قبل فترة العامين التي اتفقنا عليها.

مشيراً الى ان عامل الزمن كان الأكثر تاثيراً في انجاز هذا الاتفاق.. ومثلما كان عامل الزمن هو الحاسم في هذه المرحلة فإنه سيظل الأكثر حسماً في المرحلة القادمة.

من جانبه قال السيد بيتر وليمز -ممثل منظمة «ايفس» ان على الأطراف السياسية في بلادنا الاسراع في الخطوات اللازمة لتحقيق النتائج الايجابية المرجوة خلال فترة العامين لعملية الاصلاح الانتخابي.

مؤكداً أن على الاطراف السياسية الالتزام باتفاقها وإنجاز مهامها في المدة الزمنية المحددة.. مشيراً الى انه قد أكد مراراً في لقاءاته بالأطراف السياسية على ان التوافقات السياسية التي تتجاهل حكم القانون هي ممارسات غير قانونية.. وقال: ان اليمن أعطت لنفسها عامين لتحقيق ذلك وايجاد طريقة للمضي قدماً عامين للاصلاحات الجزئية في الديمقراطية اليمنية المتعلقة بانتخابات حرة ونزيهة.. مضيفاً : ان السؤال المهم الآن هو هل لدى اليمن في الواقع سنتان لانجاز ذلك؟ هناك فترة سنتين حتى يمكننا ان نتوقع الانتخابات المقبلة.

وقال وليمز: حتى تمضي الديمقراطية اليمنية قدماً يجب ان تتخذوا القرارات المناسبة في الوقت المناسب ويجب ان تسمحوا للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بان تكون مستعدة كما ينبغي لاجراء الانتخابات في ابريل ٢٠١١م.. يجب على اللجنة العليا للانتخابات ان تمتثل وتلتزم بالمتطلبات التشريعية وان تمتثل لحكم القانون.

من جانبه قال رئيس حزب رابطة أبناء اليمن عبدالرحمن الجفري ان الاشكالية تكمن في المنظومة السياسية بشقيها الحاكم والمعارض، مؤكداً الحاجة الى اصلاح الخلل القائم فيها.. مطالباً بإحداث اصلاحات سياسية شاملة وعميقة قائمة على الشراكة.. وان يدرك الجميع ان في البلد اطرافاً سياسية اخرى لابد ان تشارك في عملية الاصلاحات الكاملة.

من جانبه قال الرئيس الدوري لاحزاب اللقاء المشترك سلطان العتواني ان الاتفاق على تاجيل الانتخابات الذي تم بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك لم يات طفرة وانما كان نتاجاً لعراك طويل.. مستعرضاً في هذا الاطار سعي احزاب المشترك ومطالبتها المتكررة لإصلاح الادارة الانتخابية والتي أعقبتها مبادرات رئيس الجمهورية ودعواتها المتكررة عندما فشل الحوار بين المؤتمر والمشترك حيث كنا حينها نتفق أمام الرئيس ونختلف في الغرف التي يجري فيها الحوار.

بالعين المجردة

التآمر.. الابتزاز

سالم باجميل

■ أخشى ما يخشاه أحرار وثوار العالم على الأوطان والشعوب والأمم تهافت أبنائها على التعاطي مع النزعات الطائفية المذهبية والانفصالية، من جهة وتسييد أصحاب الدم البارد على الناس الذين يمارسون غوايات الفساد والإفساد في المجتمع بأقل ما يمكن من الحياء وبدون وازع من ضمير أو وعي.

واني بكل صراحة وصدق لا أرى في تكالب أدعياء النزعة الجنوبية والمذهبية في البلاد وتلاقي عناصرها في الداخل والخارج مع خصوم، التطور السياسي الوطني والحضاري لليمن الجديد إلا شيئاً من ترابط حلقات سلسلة المخطط التآمري الموجهة في الأساس إلى الخيارات الوطنية والحضارية الحاملة لاتجاهات التطور والتقدم في الحاضر والمستقبل.

الوطن الشعب والأرض ليس السلطة أو الحزب الحاكم حتى يصر الآخرون على العبث بمقدراته وإمكاناته.. والوطن الشعب والأرض أكبر وأعظم من النظام.. والدولة قوة حماية للعدل والإنصاف والمواطنة.. والمواطنة التي تعني انتماء الفرد إلى المجتمع، المندمج فيه والقابض على تصريف أمور حياته بيديه.

نحن مع ولي الأمر في المجتمع المتقدم الذي يؤمن دروب المعرفة ويجل أصحابها.. مع ولي الأمر الذي يتيح للعلماء فرص الوجود إلى جواره التي تمثل مشوراتهم دين العلم وحق المواطنة.. وحرياً ان يعلم الناس ان الجهد المنظم والمؤسس والمتناسق كل التناسق مع صانعي السياسة والقائمين على الحكم ليس جهداً تطوعياً او حتى عمل خير يؤخذ أو يترك.

من هنا يجد الناظر في طبيعة الأحداث الراهنة أن السلطة السياسية قد استدرجت من قبل عناصر الصراع الطائفي المذهبي والانفصالي إلى ساحات مواجهات سياسية وعسكرية غير محسوبة العواقب تحت ضرورات وطنية ودستورية وقانونية تتعلق بمسؤولياتها في حماية أمن الوطن والمجتمع، ووجدت نفسها بموقف لا تحسد عليه تحت ضغوط الخصوم والشركاء من الداخل والخارج.

الأمر الذي أصبح فيه ما كان يبدو مجرد أحداث قليلة الشأن في الوطن غداً اليوم من الأهمية بحيث يحمل مقومات زلزال سياسي مالم تحصل معجزة يعمل خلالها اليمنيون الصواب حالاً وقبل فوات الأوان.

ان استشراف آفاق القادم من خلال قراءة فكرة ذوي النزعات الطائفية المذهبية والانفصالية التي يصنع منها الشركاء في الداخل والخارج تهديداً حقيقياً للسلطة السياسية.. حيث مناشط ذوي النزعات المذهبية والانفصالية تخلق أجواء فاسدة للمداورات والمناورات بين أطراف العمل السياسي.

كما لا يخفى على من لهم ولو فهم محدود بقواعد السياسة والعمل السياسي أن المتربصين الراصدين للأحداث من الداخل والخارج يتحركون لوحي من منافعهم في الاتجاه المؤيد والداعم للقائمين بالصراع لغايات وأهداف معروفة وغير معروفة.

العناصر المتكالبة على تمزيق الوطن وتفريق كلمة ابنائه تجسد برفعها في وجه السلطة قضية الجنوب وقضية صعدة فكرة حصان طروادة واللبيب من الإشارة يفهم.. ولا عجب ولا غرابة في تلاقي نشاط وأهداف أدعياء قضية الجنوب وكذا قضية صعدة مع الارهابيين في محاولات النيل من النظام.. اما العجب والغرابة فاراهما فقط كامنين في موقف الشركاء الذين يحاولون عبره ممارسة الابتزاز السياسي على النظام.

ما نحن على يقين منه ان غوايات التآمر على اليمن واليمنيين وممارسات الابتزاز السياسي وفرسانها سيمنون في آخر المطاف بالفشل وسينتصر شعبنا وقواه الوطنية الخلاقة.. وسيعلم الذين حاولوا ظلم أنفسهم وأهلهم ووطنهم حقاً وصدقاً أي منقلب سينقلبون.